

متفرقات

ندوة عن مستقبل الأونروا

قاسم س. قاسم

«الأونروا إلى أين؟» سؤال طرحه أمس اتحاد لجان حق العودة في نقابة الصحافة اللبنانية. خصص اللقاء للإضاءة على الأزمات التي تعيشها الوكالة، التي دخلت عامها الـ62، والتي تنعكس على أوضاع اللاجئين في المخيمات. هكذا، تحدث المشاركون عن الأزمة المالية التي تمر بها، وعن خطر توقف خدماتها. ويأتي هذا اللقاء إثر إعلان المدير العام للوكالة فيليبو غراندي (الصورة) منذ أيام في غزة أنّ «العجز يتجاوز 170 مليون دولار، وثمة حاجة إلى 90 مليون بصورة عاجلة، لتشغيل الوكالة لثلاثة أشهر». هكذا، اجتمعوا للبحث في تبعات ذلك عليهم. فقال عضو اتحاد حق العودة أبو سامح «اجتماعنا لا ينطلق من خلفية العداء للأونروا، بل انسجاماً مع الموقف المبدئي المتمسك بالوكالة باعتبارها منظمة معنية بتقديم الخدمات للاجئين». عدد أبو سامح القطاعات التي تعاني «التدابير التقشفية التي أدت إلى تراجع في خدماتها»، مثل القطاع التعليمي، الذي أثار قرار «دمج الصفوف والمدارس» فيه. أمّا



القطاع الصحي، فإن سياسة الاستشفاء فيه لا تُلبي الحد الأدنى من احتياجات اللاجئين، وخصوصاً مع نقص الأدوية. أمّا بالنسبة إلى مخيم نهر البارد، فدعا المجتمعون إلى التعامل مع مخيمات الشمال على أنها مناطق منكوبة. ثم تحدث عبد الله ديب عن الأزمة المالية، معتبراً أنّ الأونروا «بدل العمل على معالجة الخلل في أدائها اليومي، لجأت إلى الحل الأسهل وهو إشراك الدول العربية في تمويل مشاريع الوكالة». حل لا يتقبله أحد لأنه ستحوّل بموجبه «الأونروا من وكالة دولية إلى منظمة عربية».

اعتصام وإضراب عن الطعام في ذكرى البارد الثالثة

لناسبة الذكرى الثالثة لحرب مخيم نهر البارد، أطلقت لجنة المتابعة الفلسطينية العليا لإعادة إعمار المخيم نداءً «من جرح مفتوح لمن يسمع». ودعت من خلاله «أبناء البارد، المقيمين والنازحين، وهيئة التجار وأصحاب الأبنية المهتمة والمتضرره وأبناء المخيمات الباقية إلى اعتصام مركزي وإضراب عن الطعام في خيمة الاعتصام أمام مركز الأونروا الرئيسي في بيروت، التاسعة من صباح غد الخميس ولمدة ثلاثة أيام». ويكمل الأهالي اليوم وغداً اعتصاماتهم التي بدأها أمس أمام مجمع الأونروا في البداوي، على أن تنتهي يوم غد في قلب مخيم البارد قرب بناية جبر. وتهدف هذه الاعتصامات إلى تنفيذ سلسلة مطالب منها «توفير الدعم المالي لإعادة إعمار المخيم، ومطالبة الحكومة اللبنانية بإنهاء الحالة العسكرية الطارئة هناك، والتسريع في الإعمار، وتذليل كل العقبات القانونية والبيروقراطية التي تحول دون ذلك». كما تطالب من جهة أخرى «الأونروا بتوفير الدعم المالي للإغاثة والتعويض والطوارئ وإعادة الإعمار».

فرز نفايات بعلبك في زحلة مؤقتاً

بعد إقبال الأهالي مكب الكيال للنفايات، طرح رئيس بلدية بعلبك بسام رعد حلاً مؤقتاً لأزمة تراكم النفايات في شوارع بعلبك، فأعلن نقل النفايات إلى أحد معامل الفرز والتسيب في منطقة زحلة لمدة ثلاثة أشهر، ريثما تعالج مشكلة إقبال مكب الكيال مع الأهالي. وكان رعد قد أعلن الحل في مؤتمر صحفي عقده في مركز البلدية أمس، دعا من خلاله الحكومة إلى التدخل لوضع حل نهائي للمشكلة في مدينة بعلبك. ولفت إلى أن الحل يكمن «في الإسراع بإقامة معمل خاص بفرز النفايات لبعلبك وقرى القضاء». وبالعودة إلى مكب الكيال، أشار رعد «إلى أن البلدية حاولت إقامة معمل للفرز في الطيبة على أرض تملكها، إلا أن معارضة أهالي بريتال عطلت المشروع، وقد وجدنا مكاناً بديلاً لإقامته، لكن الأمر يحتاج إلى فترة زمنية قد تمتد سنة لاستكمال الملف والدراسات البيئية المتعلقة بهذا المشروع».

إعلان يوم تنظيف الشاطئ يوماً وطنياً

يوم وطني آخر يضاف إلى سلسلة الأيام الوطنية، وهو «يوم تنظيف الشاطئ اللبناني». فقد أعلن، أمس، رئيس لجنة الشباب والرياضة النيابية النائب سيمون أبي رميا قرار مجلس الوزراء باعتبار «ثاني أحد من شهر أيار يوماً وطنياً لتنظيف الشاطئ اللبناني». وقد أعلن أبي رميا هذا خلال جلسة اللجنة التي كانت تناقش حملة الشاطئ الأزرق، التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة.

الصغيرة وأقرباءه. إضافة إلى الخسائر المعنوية مثل الألم والعذاب، التمتع بالحياة، وخسارة الزوجة أو الزوج. وعلى مكتب المحاماة أن يقدم الأدلة والبراهين الحسنة على هذه الخسائر. يعطي هاتشر مثالا على ذلك، رجل وزوجته وجدا متفحمين في أنقاض طائرة محطمة في الولايات المتحدة الأميركية، كانت صورتها متعاقبتين دليلاً قطعياً للقاضي على مدى الوعي الذي تكون لديهما بأنهما سيموتان، وبالتالي مقدار الألم والعذاب الذي شعرا به قبل لحظات الموت. هل لنا أن نتخيل ذلك؟ يسأل هاتشر بثقة. في حالة أخرى لم يتمكن أقرباء ضحايا من التابعة القمرية تأمين حتى صورة واحدة تجمعهم مع أقربائهم وذلك بسبب الفقر المدقع الذي يعيشون فيه. أما مكتب جيراردي وكيس، فبلفت هاتشر إلى أنه سيتولى التحقيق في الحادثة، وهذا يعني أنه على اتصال بمئات الخبراء والمحققين الخاصين الذين عملوا على مئات الحوادث المماثلة وفي ظروف معقدة وصعبة. فيما يتخصص مكتب أنغستروم في المرافعة أمام المحكمة، وهذا الأمر هو الخطوة الأخيرة في مسار القضية.

يرى هاتشر أن الائتلاف الذي يديره هو القيمة المضافة التي يقدمها لموكليه، وهو يعول على كسب ثقتهم. «لهذا أقدم نفسي شخصاً يسعى إلى كسب الثقة وبناء الصداقات. حوادث الطيران هي عالمي منذ ما يزيد عن 35 عاماً، ودائماً أشجع العائلات على توكيل محامين محليين أيضاً، ففي النهاية هؤلاء يمثلون عامل ثقة مهماً، ولديهم دور بلعبونه إذا رُفعت الدعاوى أمام المحاكم المحلية». يعرف هاتشر أن منافسيه هم أيضاً في بيروت. يتحفظ الرجل على إطلاق أي اتهام أو تعليق غير لائق، لكنه يؤكد أن المزاحمة في هذه المهنة لا تعني أن تقدم أسعاراً مخفضة فحسب، بل أن تكسب الثقة وأن تكون جديراً بها.

التفويض من عائلة، فهذا يعني التزاماً لا تراجع عنه». يجزم هاتشر بأن المبادرة التي طرحتها الشركة الإثيوبية لدفع مبلغ 25 ألف دولار أميركي لكل عائلة، هي ليست مساعدة ولن تكون كذلك، هي سلفة من المبلغ النهائي الذي من المقرر أن تدفعه الشركة. «كل تفسير عكس ذلك هو من قبيل الوهم»، يقول. ويضيف: «أما المساعدة التي قدمتها الحكومة اللبنانية (40 مليون ليرة لكل عائلة ضحية) فهي الحقيقة خطوة غير مسبوقة، لم أسمع طيلة حياتي عن تقديم حكومة مساعدة إلى عائلات ضحايا تحطم طائرة، إنها خطوة كريمة جداً».

يرفض هاتشر الحديث عن المعاهدة التي ستحدد على أساسها التعويضات، سواء أكانت وارسو التي وقّعت عليها إثيوبيا

خبير
حوادث
الطيران
جورج
هاتشر
اللبناني
الأصل
(بلال
جاويش)

المساعدة التي دفعتها الحكومة للأهالي هي سابقة وخطوة كريمة جداً

أم مونتريال التي وقّعت عليها لبنان. «نعمل من أجل الوصول إلى سقف غير محدد للتعويضات، وعندما يثبت وقوع خطأ جسيم أدى إلى الحادثة تخرج عن نطاق القواعد التي تحددتها منظمة سلامة الطيران المدني ويصبح للقاضي الحق في تقدير التعويضات التي تستحقها كل عائلة. نتحدث عن عشرات الملايين من الدولارات»، يقول هاتشر.

للوصول إلى هذه الوضع، يشرح هاتشر التقنية التي يستخدمها، فوجود ثلاثة مكاتب محامين لا يعني أن جميعهم سينتفعون أمام المحكمة، لكل واحد من هؤلاء مهمة. مكتب مصري وفيتنيتو سوف يتولى تقدير حجم الخسارة الاقتصادية والمعنوية التي سببتها الحادثة لكل من يمت للضحية بصلة، وخصوصاً عائلته

هل تسقط «فرازة» الدرجات السبع في مجلس الوزراء؟

فانت الحاج

أسقطت رابطاً أساتذة التعليم الثانوي والمهني الرسمي «فرازة» التدرج بانعكاسات إقرار الدرجات السبع على القطاعات الأخرى، بأسلحة القانون. أمّا استخدام سلاح «مقاطعة أسس التصحيح والتصحيح في الامتحانات الرسمية»، فبات أمراً محسوماً ليس كوسيلة ضغط فقط، كما يتمنى وزير التربية، بل «باعترافه حقاً مشروعاً وديموقراطياً، وبالتالي لا تراجع عنه إلا بإقرار الدرجات المستحقة كاملة من دون نقصان، وتخصيص اعتمادات مالية لها في مشروع الموازنة».

هكذا، استتقت الرابطتان جلسات نقاش الحكومة لمشروع الموازنة العامة، لنقل أصوات آلاف الأساتذة الثانويين والمهنيين الذين اعتصموا وتظاهروا إلى داخل مجلس الوزراء، على قاعدة أنّ الدرجات حق لا مطلب. ومع أنّ وزير التربية د. حسن منيمنة يواصل في هذه الأثناء زيارة عمل إلى إقليم كردستان - العراق، لم يرجى الأساتذة مؤتمراً صحافياً المقرر في هذا التوقيت بالذات لشهر أسلحتهم، على خلفية «أنّ ملائكة الوزير حاضرة، والموجودين هون بيوصلولوا»، كما يقول لـ«الأخبار» حنا غريب، رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي. وفي مؤتمر صحافي مشترك للرابطتين، أمس، استغرب غريب التحول في موقف

منيمنة من «لا نقاش في أحقية ما تطالبون، إنما المشكلة مالية»، إلى «تصوير الحق في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء باعتباره مطلب زيادة رواتب وأجور وغلاء معيشة وفق القانون 98/717، للتسهيل بتضخيم الأرقام والتخويف من انعكاساته المالية، بهدف إلغاء الحق المشروع».

هذه «الحجة البديعة»، كما وصفها غريب، ساقطة بحكم القانون نفسه «الذي أعطى زيادة غلاء معيشة للمتقاعدین والمتقاعدين، ولم يعطها للموظفين

نريد تبنياً علنياً

ينتظر أساتذة التعليم الثانوي والمهني الرسمي أن يعلن وزير التربية حسن منيمنة، غداً الخميس، جهاراً «تبني حقنا الكامل، وإعداد مشروع قانون لإقراره في مجلس الوزراء، وإذا كان له موقف آخر فليعلنه أمام الرأي العام، باعتبار أنه لم يقدم حتى الآن مطالعة واحدة ندحض حقنا».

وذكر الأساتذة بالاستعداد الذي أبدوه لتقديم تنازلات على صعيد المفعول الرجعي البالغة تكاليفه 300 مليار ل.ل. بمعدل خسارة 90 مليون ل.ل. لكل أستاذ ثانوي، كما أبلغوا الوزير استعدادهم لجدولة الدرجات السبع التي لا تتجاوز كلفتها 45 مليار ليرة على ثلاث سنوات: (درجتان، درجتان، ثم ثلاث درجات). وما بحث الوزير في الجدولة على خمس سنوات (درجتان، درجتان، درجة، فدرجة، فدرجة)، سوى اعتراف واضح، برأيهم، بأحقية الدرجات.

تصوير الحق باعتباراه مطلباً لا يتجاوز التهويك بهدف إغائه

محاوالات ضرب القطاعات التعليمية بعضها ببعض باتت مكشوفة